A/53/7/Add.12
17 May 1999
ARABIC

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والخمسون
البند ١١٣ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية لفترة السنطين ١٩٩٨-١٩٩٩

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

إضافة

التقرير الثالث عشر: حساب التنمية

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقريري للأمين العام عن استغلال عائد التنمية، وحساب التنمية: طرائق تشغيل الحساب (A/53/374/Add.1 و A/53/945). واجتمعت اللجنة الاستشارية، أثناء نظرها في التقريرين، مع ممثلي الأمين العام، الذين قدموا معلومات إضافية.

٢ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى التقارير التي صدرت حتى الآن متضمنة ملاحظاتها وتوصياتها بشأن موضوع حساب التنمية، وهي التقارير المعروفة "تحفيض التكاليف غير البرنامجية وتحفيز مناطق تركيزها" (A/52/7/Add.10)، و "استغلال حساب التنمية" (A/53/7/Add.4) و "حساب التنمية" (A/52/894).

٣ - وعلاوة على ذلك، رحبت اللجنة الاستشارية، في تقريرها السابق عن حساب التنمية (A/53/7/Add.1) بأن عددا من ملاحظات اللجنة وتوصياتها على النحو الوارد في تقريريها السابقين قد أخذت في الحسبان. وتشير اللجنة إلى أن تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة (A/53/945) يتفق عموما والأراء التي أعربت عنها اللجنة في تقريرها السابق. بيد أن اللجنة تكرر تأكيد توصيتها بأن يكون عنوان الباب ٣٣ من الميزانية البرنامجية "الأنشطة الإنمائية التكميلية"، وأن يقتصر استخدام تعبير "حساب التنمية" على أغراض التمويل والمحاسبة ومراجعة الحسابات توحيا للوضوح، كما سبق أن أشارت إليه اللجنة في تقريرها (A/53/7/Add.1) الفقرة (٥).

٤ - ويحدد تقرير الأمين العام (A/53/945) طرائق استخدام وتشغيل حساب خاص مقترن، ذي طابع متعدد السنوات، للأنشطة الإنمائية التكميلية تحول إليه فيما بعد المبالغ المخصصة للباب ذي الصلة في

الميزانية. وكما أشير إليه في ذلك التقرير، فإن ذلك سيتيح تناول المشاريع على أساس متعدد السنوات، في حين يتم تناول المخصصات المدرجة في الميزانية العادية على أساس إطار فترة الستين. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن ذلك من شأنه أن يعالج التقييدات التي تفرضها المادة الرابعة من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، ولا سيما البند ٣-٤، الذي يقضي بأن تظل الاعتمادات مفتوحة لمدة ١٢ شهراً عقب انتهاء الفترة المالية المتعلقة بها. ويتفق هذا الأمر أيضاً مع القاعدتين ٣-١٠٦ و ٤-١٠٦ اللتين تقضيان بإنشاء حسابات خاصة تحدد السلطة المختصة أغراضها وحدودها. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الحسابات الخاصة ذات الطابع المتعدد السنوات يجري استخدامها لأغراض التشديد ونظم المعلومات الإدارية المتكامل.

٥ - وسترد في تقرير الأداء الثاني لفترة الستين توقييات الأمين العام المقدمة إلى الجمعية العامة فيما يتعلق بتحويل الموارد الناشئة عن مكاسب الإنتاجية من أبواب الميزانية الأخرى إلى باب في الميزانية بشأن الأنشطة الإنمائية التكميلية. وكما أوضحت اللجنة الاستشارية في تقريرها السابق، وجرى إياضاحه أيضاً في تقرير الأمين العام، فإن وفورات الإنتاجية هذه ستتضمن فقط الوفورات التي تم التحقق منها وتُعد ذات طابع مستدام، ولن يتربّ عليها أي أثر سلبي على برامج العمل الصادر بها تكليفات.

٦ - وكما وردت الإشارة إليه أيضاً في تقرير الأمين العام (المرجع نفسه، الفقرتان ٧ و ٨)، فإنه في كانون الثاني/يناير من السنة الأولى من فترة الستين ستحول إلى الحساب الخاص المبالغ التي خصصتها الجمعية العامة في إطار باب الميزانية ذي الصلة بالأنشطة الإنمائية التكميلية. وبعد ذلك، وفي السنة الثانية من فترة الستين، وبعد النظر في تقرير الأداء الثاني، فإن وفورات الإنتاجية التي تحددها الجمعية العامة وتوافق عليها تحول إلى باب الميزانية بشأن الأنشطة الإنمائية التكميلية، وبعد ذلك إلى الحساب الخاص. ولأغراض التوضيح، تُرفق بهذا التقرير خريطة إرشادية قدمتها الأمانة العامة إلى اللجنة تبين حركة وفورات الإنتاجية بين باب الميزانية البرنامجية ذي الصلة والحساب الخاص.

٧ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه فيما يتعلق بالميزانية البرنامجية المقترحة لفترة الستين ٢٠٠١-٢٠٠٠، سيقترح الأمين العام بأن تخصص الجمعية العامة مبلغ ١٣ مليون دولار تقريراً للأنشطة الإنمائية التكميلية. وتدرك اللجنة أن الجمعية العامة ستقوم في دورتها الرابعة والخمسين بالنظر في المشاريع المتصلة بهذا الاعتماد وبالموافقة عليها.

٨ - وتشير اللجنة الاستشارية، كما سبق لها أن أوضحت في تقريرها (A/53/7/Add.1)، إلى أنه في حالة تحقيق أي توفير ناتج عن الكفاءة، فإن المبلغ المحول ذا الصلة سيضاف، بعد موافقة الجمعية العامة، إلى أساس مواصلة الاعتماد المدرج في باب الميزانية المتعلق بحساب التنمية. وتماشياً مع الممارسة المعتمدة للميزانية، فإن هذا المبلغ سيعاد تخصيصه من فترة سنتين إلى فترة سنين أخرى.

٩ - وأوضحت اللجنة الاستشارية أيضاً في تقريرها أنها أبلغت بأن وفورات إضافية ممكنة ناجمة عن تدابير الكفاءة تتراوح ما بين ٥ ملايين و ٧ ملايين دولار يمكن أن تتحقق أثناء فترة الستين (١٩٩٩-١٩٩٨) المرجع نفسه، الفقرة ٨). بيد أنه جرى إبلاغ اللجنة بأن الأمانة العامة لا تتوقع الإفراج عن هذا المبلغ كما كان متصوراً. وفي الفقرة نفسها، أوضحت اللجنة أيضاً أن الأمين العام توقع، آنذاك، أن يبلغ مستوى الموارد الناشئ عن وفورات الكفاءة قرابة ٥٣ مليون دولار بحلول نهاية عام ٢٠٠١.

١٠ - وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن مبلغ الوفورات المتوقع للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ وقدره ٤٠ مليون دولار، على النحو المبين في تقرير الأمين العام (A/53/945)، المرفق الأول (ب)، ينبغي أن يصبح ٥٣ مليون دولار - بحيث يتضمن مبلغ الـ ١٣ مليون دولار الذي تم تخصيصه بالفعل لفترة الستين ٢٠٠١-٢٠٠٠ وبما يتفق مع المبلغ المبين في الفقرة ٩ أعلاه. وعلاوة على ذلك، تلاحظ اللجنة أن الجدول الزمني وتواتر تقديم التقارير على النحو المبين في المرفقين أولاً (أ) وأولاً (ب) ينبغي اعتبارهما ذوي طابع مؤقت، على أن يجري تعدلهما ومواءمتها على أساس الخبرة المكتسبة. وعلاوة على ذلك، ترى اللجنة أنه يمكن تقديم تقرير مؤقت في نهاية السنة الأولى من فترة الستين عن حالة وفورات الإنتاجية المتوقعة.

١١ - وقد سبق للجنة الاستشارية أن أوصت بعدم إعادة تقدير تكلفة أساس المواصلة بالنسبة لباب الميزانية المتعلقة بحساب التنمية (A/53/7/Add.1)، الفقرتان ٩ و ١٠). وفضلاً عن ذلك، فإن الوفورات الناجمة عن تقلبات أسعار العملة وأثار التضخم والوفورات الناجمة عن نقص الإنفاق نتيجة لتأجيل الأنشطة أو عدم القدرة على تنفيذ التكليفات والبرامج الموافق عليها لن تكون متاحة لتحويلها إلى حساب التنمية. وأكد ممثلو الأمين العام للجنة أنه سيؤخذ بهذا الإجراء في تنفيذ طرائق تشغيل واستخدام موارد باب الميزانية المتعلقة بالأنشطة التكميلية وحساب التنمية.

١٢ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه خلافاً لتوصياتها (المرجع نفسه، الفقرة ١٣)، فإن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة الستين ٢٠٠١-٢٠٠٠ لا تورد أي إشارة إلى التوقعات المتعلقة بإمكانية تحقيق وفورات ناجمة عن الإنتاجية. وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة أن الأمين العام أشار في تقادمه للميزانية إلى أن المعلومات المتعلقة بالمبادرات المقدمة من مدير البرامج لتحسين الإنتاجية وتعزيز نوعية الأداء البرنامجي لم تدرج في الميزانية لأن التطورات حالت دون تنفيذ هذا الإجراء ((i) A/54/6 Part one)، الفقرة ٤٣). وأوضح الأمين العام أنه بمجرد انتهاء الجمعية العامة من نظرها في المسائل المتصلة بحساب التنمية فإنه من المتوقع أن يكون بمقدوره تقديم تقرير بشأن التدابير المحددة التي يعتزم تطبيقها في إطار تنفيذ ميزانية فترة الستين ٢٠٠١-٢٠٠٠. وستقدم اللجنة ملاحظات تفصيلية فيما يتعلق بنظرها في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة الستين ٢٠٠١-٢٠٠٠.

استغلال عائد التنمية

١٣ - قدم تقرير الأمين العام بشأن استغلال عائد التنمية (A/53/374/Add.1) عملاً بطلب الجمعية العامة في قرارها ٢٢٠/٥٣ المؤرخ ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٩. وتود أراء اللجنة الاستشارية بشأن هذا الموضوع في تقريرها (A/53/7/Add.4). وتلاحظ اللجنة أن الجمعية العامة وافقت على أربعة مقترنات من المقترنات الثمانية المبينة في التقرير. وقد أعيدت صياغة جميع المقترنات باستثناء المقترن جيم، بناءً على ما طلبه الجمعية العامة، لكي تكون متماشية مع النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة ومع الأنظمة والقواعد التي تحكم تحفيظ البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم، بصيغتها المنتقحة في قرار الجمعية العامة رقم ٢٠٧/٥٣ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨.

١٤ - كما تراعي المقترنات الواردة في تقرير الأمين العام ما ينبغي إيلاؤه من تركيز على النهوض بالأنشطة الإنمائية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وعلى المعايير التي أوضحتها الجمعية العامة في قرارها ٢٢٠/٥٣، وهي: أن يكون لها أثر مضاعف وأن تشجع بناء القدرات في البلدان النامية في المقام الأول؛ وأن تنهض بالتعاون الاقتصادي والتكنولوجي على الصعيدين الإقليمي والأقليمي فيما بين البلدان النامية؛ وأن تستفيد من الموارد البشرية والتكنولوجيا المتاحة في المناطق النامية. وقد أبلغت اللجنة الاستشارية بأن ذلك أدى إلى زيادة كبيرة في الموارد المخصصة للمشروع واو (الربط الإلكتروني المباشر لشبكة المؤسسات الإقليمية لأغراض بناء القدرات في الإدارة العامة والمالية العامة)، التي زادت ١٥٠٠٠ دولار، وللمشروع حاء (الأنشطة الالزامية لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وإعلان وبرنامج عمل كوبنهاجن الصادرين عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وإعلان ومنهاج عمل بيجين، التي زادت ٢٤٠٠٠ دولار. وتطلب اللجنة تقديم إيضاحات إضافية إلى اللجنة الخامسة في هذا الصدد.

الخلاصة

١٥ - توافق اللجنة الاستشارية على المقترنات المقدمة من الأمين العام في الفقرة ١٥ من تقريره (A/53/945)، وتوصي الجمعية العامة بالموافقة عليها.

مرفق

خرطة إرشادية تبين حركة وفورات الإنتاجية من الباب ٣٤ من الميزانية البرنامجية
لفترة السنطين ١٩٩٩-١٩٩٨ إلى الحساب الخاص^(ب)
(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

الحساب الخاص	الباب ٣٤ من الميزانية العادلة	التاريخ	الإجراء
الرصيد	الإنفاق	الموارد الموفرة	الرصيد	الإنفاق	الموارد الموفرة
فترة السنطين ١٩٩٩-١٩٩٨
-	-	-	١٣,١	-	١٣,١	١٩٩٧ / ديسمبر	المخصص الأولى
١٢,١	-	١٢,١	-	١٣,١	-	١٩٩٩ / مايو	تحويل إلى الحساب الخاص بناء على موافقة الجمعية العامة
١٢,١	-	-	-	-	-	١٩٩٩ / ديسمبر	وفورات الإنتاجية
٨,١	٥,٠	-	-	-	-	١٩٩٩ / ديسمبر - كانون الأول / نيسان / أبريل	الإنفاق خلال عام ١٩٩٩ على المشاريع التي وافقت عليها الجمعية العامة
٨,١	٥,٠	١٢,١	-	١٣,١	١٣,١	-	المجموع
فترة السنطين ٢٠٠١-٢٠٠٠
٨,١	-	٨,١	-	-	-	-	مبالغ مرحلة من الفترة ١٩٩٩-١٩٩٨
٨,١	-	-	١٣,١	-	١٣,١	١٩٩٩ / ديسمبر	المخصص الأولى
٢١,٢	-	١٣,١	-	١٣,١	-	٢٠٠٠ / يناير	تحويل إلى الحساب الخاص بناء على موافقة الجمعية العامة
١٣,٣	٧,٩	-	-	-	-	٢٠٠٠ / ديسمبر - ٢٠٠١ / يناير	الإنفاق خلال فترة السنطين على المشاريع التي وافقت عليها الجمعية العامة ^(ج)
٤,٢	٩,١	-	-	-	-	-	الإنفاق خلال فترة السنطين على المشاريع التي وافقت عليها الجمعية العامة ^(د)
٤,٢	-	-	٣١,٠	-	٣١,٠	٢٠٠١ / ديسمبر	تحويل وفورات الإنتاجية المبلغ عنها في تقرير الأداء الثاني عن فترة السنطين بناء على موافقة الجمعية العامة ^(ه)
٣٥,٢	-	٣١,٠	-	٣١,٠	-	٢٠٠١ / ديسمبر	تحويل وفورات الإنتاجية إلى الحساب الخاص بناء على موافقة الجمعية العامة
٣٥,٢	١٧,٠	٥٢,٢	-	٤٤,١	٤٤,١	-	المجموع
٣٥,٢	٢٢,٠	٥٧,٢	-	٥٧,٢	٥٧,٢	-	المجموع التراكمي

(حواشي المرفق)

- (أ) الباب ٣٣ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنين ٢٠٠١-٢٠٠٠ .
- (ب) باستثناء قيمة المخصص الأولي للفترة ١٩٩٩-١٩٩٨، فإن جميع الأرقام المدرجة أرقام افتراضية ومقدمة لأغراض التوضيح فقط.
- (ج) يتعلق الإنفاق بالمشاريع المقدمة في الوثيقة A/53/374/Add.1 بما قيمته ٩٤٥ مليون دولار.
- (د) يتعلق الإنفاق بمقترنات المشاريع المقدمة في المرفق أولاً (أ) من الوثيقة A/53/945 بما قيمته ٦٥٠ مليون دولار.
- (هـ) بلغت التقديرات الأولية المسقطة في الوثيقة A/52/1009 لفترة السنين ٢٠٠١-٢٠٠٠ ما مقداره ٤٠ مليون دولار. ومن المفترض أن المبالغ المحولة الموافق عليها قد تكون أقل قليلاً من هذا الرقم.

— — — — —